تأثير انفصال جنوب السودان على المستوى الإقليمي عام ٢٠١١م

إعداد

جيهان جمعة علي الخاوي

ملخص البحث

عندما توصل طرفا الصراع في الشمال والجنوب إلى اتفاقية ٢٠٠٥ التى تضمنت أسس الحل السياسي لهذا الصراع بما في ذلك منح أهل الجنوب حق تقرير المصير بعد ست سنوات من توقيع الاتفاقية اكتفت الدول العربية بالترحيب بالاتفاقية، غير أن غالبيتها العظمى لم يقم بأي دور في محاولات جعل الوحدة خياراً جاذباً لأبناء الجنوب كما قيل آنذاك، ولما اقترب موعد الاستفتاء على حق تقرير المصير في مطلع هذا العام وبدت نذر الانفصال أوضح من أن تخطئها أي عين، أعرب عدد من الدول العربية عن مخاوفه من تداعيات هذا الانفصال على الوطن العربي، وكأن هذه الدول لم ترحب منذ سنوات ست بالاتفاقية التى نصت على آلية الانفصال.(١)

أما إذا نظرنا إلى الترتيبات الجيوستراتيجية الجديدة، فإن دولة الجنوب المنفصلة، المنغلقة جغرافيا، سوف تسعى لأن تكون جزءا من جماعة شرق إفريقيا التى تسعى لتكوين كونفدرالية، وهناك مؤشرات قوية تفيد بأن دولتي الجوار أوغندا وكينيا ساعدتا على تسريع وتيرة الانفصال، وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية(٢).

---

(١) أحمد يوسف أحمد: العرب وجنوب السودان، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٣٠ يوليو ٢٠١١، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/١٠/١٢.

(٢) مضوي الترابي: تداعيات الانفصال على الأمن الوطني في السودان، منشور ضمن مؤتمر انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢، ص٢٨٦.

Abstract

When the two parties to the conflict in the north and south reached the 2005 agreement, which included the basis for a political solution to this conflict, including granting the people of the south the right to self-determination, six years after the signing of the agreement, the Arab countries were content to welcome the agreement, but the vast majority of them did not play any role in attempts to make unity An attractive option for the people of the south, as was said at the time, and when the date of the referendum on the right to self-determination approached at the beginning of this year and the vows of secession seemed clearer than any eye could miss, a number of Arab countries expressed their fears of the repercussions of this separation on the Arab world, as if these countries did not welcome Six years ago, the agreement stipulated the separation mechanism.

But if we look at the new geostrategic arrangements, the separate state of the south, which is geographically closed, will seek to be part of the East African community that seeks to form a confederation, and there are strong indications that the neighboring countries Uganda and Kenya have helped accelerate the pace of secession, for economic and political reasons

تأثير انفصال جنوب السودان على المستوى الإقليمي عام ٢٠١١م

تمهيد وتقسيم

عندما توصل طرفا الصراع في السودان شماله وجنوبه إلى اتفاقية ٢٠٠٥ التى تضمنت أسس الحل السياسي لهذا الصراع بما في ذلك منح أهل الجنوب حق تقرير المصير بعد ست سنوات من توقيع الاتفاقية اكتفت الدول العربية بالترحيب بالاتفاقية، غير أن غالبيتها العظمى لم يقم بأي دور في محاولات جعل الوحدة خياراً جاذباً لأبناء الجنوب كما قيل آنذاك، ولما اقترب موعد الاستفتاء على حق تقرير المصير في مطلع عام ٢٠١١م وبدت نذر الانفصال أوضح من أن تخطئها أي عين، أعربت عدد من الدول العربية عن مخاوفها من تداعيات هذا الانفصال على الوطن العربي، وكأن هذه الدول لم ترحب منذ سنوات ست بالاتفاقية التى نصت على آلية الانفصال.(١)

أما إذا نظرنا إلى الترتيبات الجيوستراتيجية الجديدة، فإن دولة جنوب السودان المنفصلة، دولة حبيسة جغرافيا، سوف تسعى لأن تكون جزءا من جماعة شرق أفريقيا التى تسعى لتكوين كونفدرالية، وهناك مؤشرات قوية تفيد بأن دولتي الجوار أوغندا وكينيا ساعدتا على تسريع وتيرة الانفصال، وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية(٢).

لذلك ستتناول الباحثة الآثار الإقليمية لإنفصال الجنوب السودانى من ناحية مستويين المستوى الأول هو مستوى دول الجوار للدولة الوليدة، وبالتحديد دولتي كينيا واوغندا، والمستوى الثاني هو المستوى العربي وبالتحديد مصر، لذلك قسمت الباحثة هذا المبحث الى مطلبين كما يأتي:

---

(١) أحمد يوسف أحمد: العرب وجنوب السودان، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٣٠ يوليو ٢٠١١، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/١٠/١٢.

(٢) مضوي الترابي: تداعيات الانفصال على الأمن الوطني في السودان، منشور ضمن مؤتمر انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢، ص٢٨٦.

- المبحث الأول: تأثير الانفصال على دول الجوار (كينيا وأوغندا وأثيوبيا ووسط أفريقيا والكونغو)
- المبحث الثاني: تأثير الإنفصال على الأمن القومى المصري.

المبحث الأول

تأثير الانفصال على دول الجوار

(كينيا وأوغندا وأثيوبيا ووسط أفريقيا والكونغو)

نظرت بعض الدول الافريقية بعين الشك إلى تقسيم السودان باعتبار تداعياته السلبية على الحالة الافريقية عموما، ولا سيما أن ثمة دولا إفريقية أخرى تشهد وجود نزعات انفصالية حادة، وإن اتخذت طابع السكون أحيانا، ولعل أمثلة حركات تحرير كابندا في أنغولا، وكازامانس في السنغال، وزنزبار في تنزانيا، والصحراء الغربية فى المغرب، وأرض الصومال، تطرح كلها إشكالية عدوى الانفصال[١].

دولة جنوب السودان

المصدر: أنور سيد كامل: الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار- دراسة فى الجغرافيا السياسية، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل ، العدد السادس، أكتوبر ٢٠١٩.

---

(١) حمدي عبد الرحمن: انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلية والإفريقية، منشور ضمن مؤتمر انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢، ص٣١٣.

يقع السودان الكبير ضمن مجموعة تمتد على الساحل الشرقي للبحر الأحمر ويجاور تسع دول تتباين في معطياتها الاقتصادية وتاريخها ويتميز السودان بخصوصيات جعلته يجمع بين العروبة والإسلام من جهة والإفريقية من جهة أخرى، هناك بعض دول الإقليم التى تشارك السودان في بعض الخصائص ، كذلك فإن هناك تداخل قبلي بين السودان والدول المجاورة مما جعل السودان يتميز بتنوع عرقي كبير قد لا يتوفر له مثيل في العالم التأثير على دول الإقليم من منظور إقتصادي يشمل:

١. أن هذه الدول تسعى للتكامل الاقتصادي وتذويب الكيانات القومية مثل ما تسعى الدول الأوروبية لتحقيقه وفي ذات الوقت يتم تفتيت بعض الدول و إنشاء كيانات صغيرة .
٢. يكون هناك تأثير على التجارة البينية بين دول الكوميسا والساحل والصحراء للحاجة لوضع معايير وقنوات لمثل تلك التجارة التى كانت تتم مع السودان والآن قد أصبحت تتم مع دولتين ذات قوانين وتشريعات مختلفة.
٣. زيادة النزاعات نحو الإنفصال وزيادة حدة الصراع مثل ما قد حدث في نيجيريا وبالذات المناطق ذات الموارد الأكثر مثل المعادن والبترول.
٤. زعزعة البيئة الاستثمارية التى تتمتع باستقرار نسبي في المنطقة وعندئذ يحجم الاستثمار الأجنبي المباشر عن القدوم إليها مما يؤدي إلى فجوة تمويلية كبيرة.
٥. زيادة اعتماد دول المنطقة على الاستيراد مما يؤدى إلى عجز في الميزان التجارى وتدهور سعر صرف العملات الوطنية ويعني ذلك عدم تحقيق أي قدر من أهداف الألفية الثالثة والأهداف الاقتصادية القومية.
٦. زيادة الإنفاق على السلاح مما يقلل من الإنفاق التنموي ويؤثر على مستوى المعيشة للمواطنين وهذا يعني زيادة الاقتراض من الخارج ويؤدي إلى زيادة المديونية الخارجية لدول المنطقة.

٧. التأثير على تجارة الحدود مع السودان لأن بعض دول الإقليم لها حدود مع جنوب السودان واخرى لها حدود مع السودان الشمالي(١).

اولا تأثير الانفصال على كينيا

تشترك كينيا مع جنوب السودان بحدود سياسية يبلغ طولها ٢٣٨٦كم، ويعني تدخلت كينيا في جنوب السودان ودعمه للجبهة الشعبية لتحرير السودان من أجل مصالحه في الدولة، حيث إنها لا تريد أن تطالب السودان بمثلث إيلمي Elemi الإستراتيجي، لذا دعمت كينيا بشكل قوي الانفصال في المنطقة، وزادت حدة النزع بين الدولتين خاصة بعد اتهام السودان لكينيا بمساعدة الانفصاليين في الجنوب، وتأزم الموقف عام ١٩٨٨م عندما نشرت كينيا خريطة جديدة تضمنت هذا المثلث مع زيادة في مساحته لتصبح ٦٢٢٥ كم٢، واعلنت السودان أنها ستلجأ إلى القانون الدولي للمطالبة بحقوقها كونها تملك الوثائق المؤيدة لذلك مع تمسك كينيا به أيضا، خاصة عندما تولي عمر البشير الحكم في السودان بعد الصادق المهدي، حيث أعلن تقديم الدعم للمعارضة الكينية وما زالت المشكلة قائمة حتى الآن(٢).

ومن المعلوم أن دولة جنوب السودان تشكل من الناحية الجغرافية منطقة حبيسة ليست لها منافذ بحرية، ومن ثم فإنه يعتمد في الخروج إلى العالم الخارجي على ميناء بورتسودان، وعليه لا يصبح أمام الجنوبيين من خيار في حالة العداء أو القطيعة مع إخوانهم في الشمال سوى التوجه جنوبا نحو ميناء مومباسا في كينيا،

---

(١) أبو القاسم محمد أبو النور: استفتاء جنوب السودان واقتصادات دول المنطقة، من أعمال الندوة الإقليمية عن دول الجوار السوداني واستفتاء تقرير مصير الجنوب، الخرطوم، أكتوبر ٢٠١٠، ص٧٦.

(٢) أنور سيد كامل: الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار– دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل ، العدد السادس، أكتوبر٢٠١٩، ص٣٦.

وهنا تكمن أهمية الحديث عن شراكة استراتيجية بين كينيا وجنوب السودان المستقل [١].

كما أن كينيا[٢]، تستهوي هوى النخبة السياسيه والعسكرية في جنوب السودان، فكينيا التى احتضنت معظم قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولا يزال هؤلاء يحتفظون بمنازل لهم هناك، كما يرسلون أبناءهم للتعلم في المدارس والمعاهد الكينية، وتكتمل معالم تلك الصورة إذا ما علمنا أن نحو مئة ألف، أو يزيد، من اللاجئين السودانيين الذين شردتهم الحرب الأهلية في الجنوب قد وجدوا لدى جارتهم كينيا الملجأ والملاذ الآمن[٣].

كما أن توقيع اتفاق السلام الشامل بين شمال السودان وجنوبه قد تم على الأراضي الكينية، كما كان هناك تعاون أمني وعسكري وثيق بين كينيا وجنوب السودان، ولعل الحادث الأبرز في ذلك، هو اختطاف القراصنة الصوماليين لسفينة شحن محملة بالأسلحة كانت متوجهة إلى جوبا عن طريق الأراضي الكينية[٤].

ما يثير الاهتمام حقا هو التوجه المحتمل لدولة جنوب السودان لتصبح جزءا من منظومة تجمع شرق أفريقيا عبر البوابة الكينية، ويمكن أن نذكر في هذا السياق

---

(١) حمدي عبد الرحمن: انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلية والإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٨.

(٢) وتعد كينيا أكبر اقتصاد في شرق أفريقيا إذ تتجاوز نسبة النمو فيه معدل ٦% سنويا، وواحدة من الديموقراطيات الواعدة في القارة السوداء، فهي واحة سلام واستقرار، وجنة يتوافد عليها السياح الأوروبيين والأميركيين شغفاً برحلات الأدغال والحياة البرية (السفاري) وبشواطئها المطلة على المحيط الهندي. وهي متروبول اقتصادي إقليمي ديناميكي يتمركز فيه ما يقارب ٢٠٠ فرع محلي من الشركات المتعددة الجنسيات. للمزيد أنظر: توفيق المديني: تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١٢م، ص١٢٠.

(٣) حمدي عبد الرحمن: انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلية والإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٨.

(٤) عبد اللطيف فاروق أحمد: انفصال جنوب السودان وتأثيره على الأمن القومي المصري، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص١٢٩.

ثلاثة مشروعات مهمة : أولها بناء ميناء كيني جديد على ساحل المحيط الهندي عند مدينة لامو (Lamu)، وذلك لتخفيف الضغط على ميناء مومباسا، وبالفعل توجد مفاوضات بين المسؤولين الكينيين والسودانيين الجنوبيين لبناء خط أنابيب بطول ١٤٠٠ كم، يربط بين جوبا ولامو، ولعل ذلك الخط يكون بديلاً عن الخط الحالي الذي يصدر نفط الجنوب إلى الخارج من خلاله عبر بوابة ميناء بورتسودان، أما المشروع الثاني فيتمثل في ربط جنوب السودان بشبكة خط سكك حديد شرق أفريقيا، وأخيرا تطوير منظومة طرق شرق أفريقيا من أجل ربط جوبا بميناء مومباسا الكيني[١] التى تنامت تجارتها مع الجنوب ووصلت إلى ١٢ مليار شلن كيني في عام ٢٠٠٩، تتوقع إحراز فوائد اقتصادية كبيرة بعد الانفصال[٢].

ولهذا السبب ستكون لكينيا مصلحة في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع دولة جنوب السودان حديثة التأسيس لتنمية استثماراتها، إذ قامت بفتح مصارف في الجنوب، فضلا عن خطوط الطيران الموجودة في جوبا، ولاسيما أن علاقة كينيا بجنوب السودان قديمة، فهي الدولة التى استضافت الحركة الشعبية بعد سقوط نظام (متغستوهايلا مريام) في إثيوبيا، فالجنوب يمثل لكينيا سوقا جاهزة يتلقى المواد المصنعة في دول الجوار، وفضلا عن ذلك، تطمح كينيا في المستقبل إلى تسويق بترول الجنوب وتصديره عبر ميناء (مومباسا)، بدلا من تصديره في الوقت الحاضر عبر الموانئ الموجودة في شمال السودان[٣].

---

(١) حمدي عبد الرحمن: انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلية والإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٩.

(٢) مضوي الترابي: تداعيات الانفصال على الأمن الوطني في السودان، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٧.

(٣) توفيق المديني: تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ، مرجع سبق ذكره، ص١٢٠.

لهذه الأسباب مجتمعة، فإن الموقف الرسمي لكينيا، يدعم خيار انفصال جنوب السودان اعتقاداً منها أن خيار الانفصال يخدم مصالحها، على الرغم من تخوف كينيا من انتقال عدوى الانفصال إلى بيتها الداخلي(١)

ومن الناحية الأمنية يؤدي غياب الأمن والنظام في دولة جنوب السودان بشكل عام إلى عمليات واسعة لتهريب السلاح إلى كينيا، وما يترتب عليه من ارتفاع معدلات الجريمة وغياب الأمن، وأثر ذلك على قوة الدولة ووزنها السياسي، أما القبائل المشتركة بين جنوب السودان وكينيا فهي قبائل رعوية شديدة الاحتكاك و الاقتتال فيما بينها بسبب المراعي، كقبائل التبوسا من ناحية جنوب السودان والتركانا من ناحية كينيا، وهناك إرهاصات أيضا بين قبائل الكراماجونق الممتدة عبر الشريط الحدودي الأوغندي- الكيني- الجنوب السودانى حول رغبتها في الحصول على حكم ذاتى منفصل إذا ما توفر لها الدعم الخارجي، خاصة وان منطقة كرموجا منطقة غنية بالبترول والمعادن والثروة الحيوانية(٢).

ثانيا تأثير الانفصال على أوغندا

تشترك أوغندا بحدود مع دولة جنوب السودان يبلغ طولها ٤٤٧٢كم، من إجمالي حدود دولة الجنوب مع دول الجوار، وقد تم ترسيم الحدود السودانية- الاوغندية عام ١٩١٤م، عندما كانت الدولتان تخضعان للحكم البريطاني، وفي عام ١٩٢٦م تم تعديل الحدود بضم جزء من الأراضي الاوغندية للسودان وقد شطر هذا الترسيم قبائل الاتشولي واللاتوكا والباري ما بين الدولتين، الامر الذي كان وما زال سببا في نشوء المنازعات القبلية بسبب هذا التداخل، فضلاً عن تداخل آبار المياه والتي تستعمل من قبل القبائل القاطنة على طرفي الحدود كبئر كانانا روك الذي تستعمله قبيلة الدينقا السودانية والذي يقع على بعد ٨٧٥م داخل الحدود الاوغندية وبئر لوكيدول الذي تستعمله القبائل الاوغندية والذي يقع على بعد ٥٠٠م داخل

(١) توفيق المديني: نفس المرجع السابق، ص١٢٠.

(٢) أنور سيد كامل: الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار، مرجع سبق ذكره، ص٣٧.

الأرضي السودانية لتصبح منطقة التلاقي الحدودي بؤرة للصرع والنزاع الذي انعكس فيما بعد على طبيعة العلاقات ما بين الدولتين(١).

وقد ترافقت بداية الحرب الأهلية الثانية في السودان ١٩٨٣، مع صعود يوري موسيفيني إلى السلطة في أوغندا(٢)، الذي يكن كرهاً بغيضا للبعد العربي – الإسلامي للسودان، فضلا عن أن صديقه جون جرنق كان رفيقا له في الدراسة في جامعة ماكريري بتنزانيا، وزاد من تفاقم التأزم بين أوغندا والسودان، صعود الرئيس السودانى عمر البشير إلى السلطة عام ١٩٨٩، وتحالفه مع الجبهة الإسلامية بقيادة الدكتور حسن الترابي، حيث تحول العداء بين البلدين من عداء سياسي إلى عداء أيديولوجي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٩٥، بعد اتهامات متبادلة بدعم المعارضة المسلحة(٣).

وبالمقابل، فإن يوري موسيفيني(٤) الذي تسلم حكم أوغندا في العام ١٩٨٦ بدعم من الجالية التوتسية الرواندية الكثيفة العدد في أوغندا، لعب دورا مركزياً في التحالف التوتسي – الأميركي، وفي المتغيرات الأفريقية الجارية في منطقة البحيرات العظمى، فقد انكب منذ العام ١٩٩٠ على مساعدة الحركات التوتسية المتمردة التى

---

(١) أنور سيد كامل: نفس المرجع السابق، ص٣٤.

(٢) أدي القرب الجغرافي والعلاقات الثقافية والاجتماعية لأوغندا بدولة جنوب السودان ودعمها للجنوب إلى تمتين علاقاتهما حيث يرجع الدعم العسكرى الأوغندى لجنوب السودان الى الثمانينات من القرن العشربن فضلاً. عن الدعم المالي وللوجيستي، وقد ساعد على ذلك التداخل القبلي بين جنوب السودان وشمال أوغندا.للمزيد أنظر: أنور سيد كامل: الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار، مرجع سبق ذكره، ص٣٤.

(٣) توفيق المديني: تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ، مرجع سبق ذكره، ص١٢١.

(٤) كان موسيفيني يدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جرنغ، نظرا للعداء المشترك الذي يكنه كل من موسيفيني وجرنغ للعروبة والإسلام، ورفضهما لأي دور مصري في الوساطة لحل أزمة جنوب السودان، كان نظام الإنقاذ بزعامة عمر البشير يدعم جيش الرب الأوغندي، الذي يعتبر قوة معارضة مسلحة مهمة في مقاومة نظام موسيفيني. للمزيد انظر: توفيق المديني: تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ، مرجع سبق ذكره، ص١٢١.

سرعان ما أحكمت قبضتها على رواندا وبوروندي في العام ١٩٩٤ ، ومع هروب ما يزيد عن مليون لاجئ من الهوتو في اتجاه مقاطعتي كيفو بزائير سابقا، ازدادت حدة التوتر في شكل مطرد في منطقة البحيرات العظمى، التى أصبحت مسرحاً حقيقيا للصراعات الإقليمية والصراعات الجيوسياسية بين القوى الكبرى خصوصاً بين الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، منذ النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي(١).

ولما كان الرئيس الأوغندي لا يخفي حلمه في إقامة (دولة التوتسي الكبرى) التى تضم أوغندا ورواندا وبوروندي وأجزاء من الكونغو الديمقراطية، وتمتد شمالا من متطقة البحيرات العظمى إلى السودان وغربا إلى الكونغو، وتشكل منطقة مهمة بموقعها الاستراتيجي وغنية بمواردها الطبيعية، حيت يلتقي الحكم التوتسي هذا مع الرؤى الاستراتيجية الأميركية في أفريقيا، فإن كابيلا لم يكن متشجعا للدخول في هذا الحلف الاستراتيجي من أجل إقامة دولة التوتسي الكبرى على إنها أقلية عددية تتمتع بتفوق نوعي، وبدعم أميركي، لإنهاء النفوذ العربي الإسلامى عن طريق إقامة نواة إفريقية صلبة ، كقبيلة التوتسي، وإغلاق بوابة العبور العربية والإسلامية باتجاه أفريقيا والمتمثلة بالسودان، فهناك أوجه تشابه بين دولة التوتسي الكبرى في أفريقيا ودولة إسرائيل الكبرى في المشرق العربي، وكما أن التحالف الأميركي الصهيوني قوي جدا في المنطقة العربية، فإن التحالف الأميركي الصهيوني – التوتسي بارز جدا أيضا(٢).

ومن الناحية الأمنية تتقدم التهديدات التى يمثلها جيش الرب لأوغندا سلم الهواجس الأمنية، وتسعي أوغندا إلى حشد دعم واستثمار إقليمي لتنمية الجنوب ورفاهيته، وذلك من أجل انشاء منطقة عازلة في شمالها، وإيجاد شريك قوي يمنع اندلاع حركات تمرد في تلك المناطق، وعليه؛ كان السلوك العدائي لدولة أوغندا تجاه قوات "مثار"، مما قد يدفع الأخير إلى التحالف مع جماعة "جيش الرب" في شمال

(١) توفيق المديني: نفس المرجع السابق، ص١٢١.

(٢) نفس المرجع، ص١٢٣.

أوغندا، رغبة منه في إيجاد ظهير إقليمي يمكنه من الصمود ضد خصمه الداخلي، مما قد ينذر بانتقال المواجهات إلي داخلت الأرضي الأوغندية(١).

لذلك فإن أوغندا هي أكثر دولة أفريقية تدعم خيار انفصال جنوب السودان، فقد بات واضحا بل ومؤكداً بأن أوغندا تتصدر دول الجوار الإفريقي مع السودان الجنوبي التى تقود الحملة المحرضة على انفصال الجنوب حتى قبل إجراء الاستفتاء في يناير ٢٠١١.(٢)

ثالثا تأثير الانفصال على اثيوبيا

في مقابل النموذجين الكيني والأوغندي تأتي العلاقة بين جنوب السودان وإثيوبيا لتطرح نموذجا أو طريقا ثالثة، حيث قدمت أثيوبيا الدعم الأكبر لحركة التمرد في جنوب السودان، ولا سيما في سنواتها الأولى، كما أن منغستو هيلا مريام (١٩٨٧-١٩٩١م) قد وفر الدعم المادي والعسكري لقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان في عام ١٩٨٣ ، وعلى الرغم من أن العلاقة بين إثيوبيا والحركة الشعبية لتحرير السودان قد أصابها الفتور بعد سقوط نظام منغستو في عام ١٩٩١ ، الا أنها سرعان ما عادت إلى سالف عهدها، وذلك في عام ١٩٩٣ عندما استأنف نظام رئيس الوزراء ميليس زيناوي (١٩٩٥-٢٠١٢م) دعمه لجنوب السودان، وعلى الرغم من ذلك كله تحاول إثيوبيا اليوم إقامة علاقات متوازنة مع كل من الخرطوم وجوبا، وذلك لتحقيق الأمن والاستقرار الاقليميين إذ يلاحظ أن إثيوبيا نفسها تعاني وجود نزعات انفصالية لدى شعوب الأورومو والأوجادين، وهي تخشى من تبعات وتداعيات عدم الاستقرار في السودان(٣).

---

(١) أنور سيد كامل: الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار، مرجع سبق ذكره، ص٣٥.

(٢) توفيق المديني: تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ، مرجع سبق ذكره، ص١٢١.

(٣) حمدي عبد الرحمن: انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلية والإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص٣١٠.

رابعا تأثير الانفصال على أفريقية الوسطى

تعتبر أفريقية الوسطي ذات أهمية جغرافية وسياسية بالنسبة لجنوب السودان، وتمثلت أهم الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دولة أفريقية الوسطي في ترسيم الحدود بينهما، إذ تمتد الحدود بين الدولتين عبر ولايات غرب الاستوائية، غرب بحر الغزال، ومعظم تلك الحدود وضعت عام ١٩٢٤م ، وقد انمحت لطولها وبعدها عن مركز القرار، وضعف إمكانات الدولتين، مما يمثل هاجسا مستمرا، وتمثل الاحتكاكات القبلية على الحدود أحد أهم أسباب التوتر بين الدولتين، كما أن حدود الدولة الغربية مع أفريقية الوسطي تشكل درجة عالية من الخطورة، ويأتي ذلك للأسباب الآتية:

(أ) حيث يبلغ طول الحد السياسي بين الدولتين ٦٦٣,٧ كم، ويتميز الشريط الحدودي بانعدام الموانع الحدودية الطبيعية، مما يسهل عملية اختراق الحدود الغربية لدولة جنوب السودان.

(ب) الصلات العرقية بين القبائل: والتى تقطن على طرفي الحدود أقوي الأسباب التى جعلت الدخول إلى أراضي جنوب السودان سهلا، ومن المنظور الاثني أيضا تتميز خطورة الحدود الغربية عن غيرها؛ إن الملامح السلالية للوافدين لا تختلف كثير عن جذورهم ومن سبقوهم من عشائرهم التى استوطنت في السودان(١).

واستنادا على ما تقدم فإن أفريقيا الوسطى تتحرك باتجاه توثيق العلاقات مع جنوب السودان من خلال ضبط الحدود خشية استغلال المعارضة لانفلات الحدود ويتحول الصراع داخل أرضيها، وبالمقابل فإن جنوب السودان يرى في حيادية أو عدم تدخل أفريقيا الوسطى في شئونه الداخلية قد يخفف من وطأة تحدي دول الجوار الأخري من خلال استغلال الابعاد الاثنية، وهنا يمكن ان نرصد متغير جديد في طبيعة العلاقات الحاكمة او المنظمة للجوار السودانى ألا وهي قدر الدولة المجاور

(١) أنور سيد كامل: الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار، مرجع سبق ذكره، ص٣٨.

عسكريا واقتصاديا وامكانية توظيفها في التدخل أو الضغط أو درء المخاطر عنها، وهذا ما وجدناه في أفريقيا الوسطى حيث لم يكن لها دورا في مشاكل السودان التقليدية الصرعات الداخلية(١).

خامسا تأثير الانفصال على الكونغو

تشترك جنوب السودان مع دولة الكونغو الديمقراطية بحدود سياسية يبلغ طولها نحو ٥٨٢,١كم، وتتمحور أهم الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دولة الكونغو الديمقراطية في محورين رئيسين؛ أولهما ما قد ينتج من توتر حدودي بين الدولتين نتيجة لوجود القبائل على جانبي الحد، حيث تمتد القبائل الكبيرة سكانيا في أكثر من الدولتين؛ فقبيلة "الكاكوا" هي قبيلة مشتركة بين السودان والكونغو وأوغندا، وقبلية "الزندي" مشتركة بين السودان والكونغو وأفريقية الوسطي، وكلا القبيلتين من القبائل الكبيرة والرئيسة في منطقة غرب النيل(٢).

وقد عمل هذا الترسيم للحدود — الذي لم يثبت — على شطر قبيلة "الزندي" الجنوبية والتى يبلغ تعداد سكانها داخل السودان حوالي المليون نسمة وبالمثل داخل حدود الكونغو، وأصبح هذا التداخل من أهم العناصر المساعدة والمساندة في العلاقات الكونغولية مع المتمردين في جنوب السودان، لما لأفراد هذه القبيلة من تأثير سياسي كبير في المجريات السياسية في الكونغو، ولتصبح بذلك من أول الدول التى احتضنت القوي الجنوبية المتمردة وذلك في مطلع الستينيات من القرن الماضي، كما تميزت الكونغو بأنها أحد المصادر الاولى لتسليح القوي الجنوبية بعد أن اعترض المتمردون قافلة الاسلحة السودانية التى كانت مرسلة إلى المعارضة الكونغولية آنذاك والمعروفة بـــ "سمبا" عبر ولاية غرب الاستوائية فضلا عن تجار السلاح وضباط الجيش الكونغولي ذو الاصول الزندية ، إلا أن هناك حاجز في التواصل اللغوي بين سكان جنوب السودان الناطقين بالإنجليزية أو اللهجات المحلية

(١) أنور سيد كامل: نفس المرجع السابق، ص٣٩.

(٢) نفس المرجع، ص٣٩.

وسكان الكونغو الناطق بالفرنسية قد حال دون التواصل وإكمال السودانيين الجنوبيين المقيمين أو اللاجئين دراستهم أو تعليمهم، إلا أن للسودانيين الجنوبيين نظرتهم الجيوبوليتيكية تجاه دولة الكونغو لكبر مساحتها، وتنوع ثرواتها، وعلاقتها المؤثرة مع الدول الافريقية لذا فهم يعتقدون — الجنوبيين — بأن توطيد العلاقة من خلال قبيلة الزندي التى يمكن أن تلعب دور حلقة الوصل لترتيب العلاقات السياسية والاقتصادية ولثقافية في دولتهم الجنوبية(١).

(١) أنور سيد كامل: الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار، مرجع سبق ذكر، ص٤٠.

المبحث الثاني

تأثير الإنفصال على الأمن القومى المصري

في البداية ينبغي التأكيد على أن يكون للعرب دور مهم في جنوب السودان، لعل هذا الدور يساعد في تحسين العلاقة مع الشمال من ناحية، وعدم تبني الجنوب سياسات معادية للطرف العربي من ناحية ثانية، والإبقاء عليه جزءاً من المنظومة العربية من ناحية ثالثة، أو على الأقل ضمان أن يبقى دولة محيط غير معادية للعرب، وفي هذا السياق يمكن للطرف العربي – ذي الموارد المحدودة – إذا قورن بالقوى الكبرى، أن يضع يديه من خلال الدراسات العلمية على مناطق مهمة يحتاج الجنوب فيها إلى مساعدة فنية حقيقية [١].

كما أن منطقة جنوب السودان هي منطقة التماس العربي الأفريقي (السودانى المصري بالتحديد)، والتى انتهت بانفصال جنوب السودان وتكوين دولته المستقلة، فمما لا شك فيه أن انفصال جنوب السودان ما زال يثير الكثير من الهواجس بشأن إمكانية تأثيره على المصالح الحيوية لمصر والسودان، حيث تخشى الدولتان من أن يتم استخدام جنوب السودان كحائط صد أفريقي في مواجهة التواجد العربي في منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي، وأن يتم استخدام الدولة الوليدة كمخلب قط، يتم من خلاله تنفيذ أجندات إقليمية ودولية معادية لمصر والسودان، ومهددة لمصالحهما الحيوية، خاصة فيما يتعلق بمياه النيل[٢]،لذلك فإن الدولة المصرية تسعى بكل دأب

---

(١) أحمد يوسف أحمد: العرب وجنوب السودان، مقال سبق ذكره.

(٢) وتجدر الإشارة إلى أنه بعد انفصال دولة الجنوب أصبحت الدولة الحادية عشر في حوض النيل، كما أصبحت دولة منبع، حيث يوجد بها بحر الغزال، ولا تحتاج دولة جنوب السودان إلى مياه نهر النيل، نظرا لوجود أنهار أخرى وهطول الأمطار وكثافتها. إلا أن التخوف المصري قائم من اتفاقية "عنتيبي" القائلة بضرورة إعادة توزيع حصص المياه على دول الحوض وفعا للمستجدات الإقليمية الجديدة. إضافة إلى ما تروجه بعض دول الحوض من قضية بيع المياه. وتأتي أهمية دولة جنوب السودان للسودان ومصر من كونها الموقع الأمثل لمشروعات زيادة حصة المياه سواء أكان ذلك بالتخزين أم بشق القنوات "كمشروع قناة جونجلي"، والتى من شأنها زيادة إيرادات مياه النيل، وما يتبعه من توليد للكهرياء. وتعد جنوب السودان ذات أهمية خاصة بالنسبة لقضايا المياه التى

إلى تجنب تلك المخاوف[١]، وذلك عن طريق إعادة صياغة العلاقات العربية الأفريقية من خلال بوابة جنوب السودان، فالدعم المصري للدولة الوليدة، والتقارب المصري معها، يجعل من جنوب السودان بوابة للتعاون العربي والأفريقي بدلا من الصراع، ولعل هناك مجموعة من المؤشرات الإيجابية في ذلك الصدد، أبرزها مشاركة وزير خارجية دولة جنوب السودان السيد بنجامين برنابا في أعمال الدورة ١٤١ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في عام ٢٠١٤[٢].

كما ان هذا الدعم من دولة مصر (وهى دولة عربية)، سوف يساعد على كسر نمطية الصورة التى تكرست لفترة طويلة بأن الحرب كانت تعبيراً عن صراع بين الشماليين ذوى الثقافة العربية وبين الجنوبيين الأفارقة، ومن تم فان هذا قد يساعد في كسر حدة الاستقطاب القائم بين الطرفين، كما ان هذا التعاون سوف يكون رصيداً ينصب في مصلحة العلاقة التعاونية مع دولة جنوب السودان، وهذا بدوره ينصرف بدورة إلي ثلاثة أهداف على النحو التالي:

أ – دولة جنوب السودان ذات أهمية خاصة بالنسبة لقضايا المياه التى تمثل جزءا جوهرياً وحيوياً من مصالح الأمن القومى المصري، وقد ازدادت هذه الأهمية عقب الأزمة الأخيرة في حوض النيل والمتعلقة بالتوقيع المنفرد على اتفاق إطاري من طرف مجموعة عنتيبى.

ب – أن مصر يجب أن تحافظ على تواجدها في جنوب السودان، بل يجب أن تسعى لتوسيع هذا التواجد عبر التعاون الفني والتنموي، حيث أن دولة جنوب السودان وبالنظر إلى اقتقادها لمقومات الدولة سوف تسعى إلى طلب

=تمثل جزءا جوهريا وحيويا من مصالح الأمن القومي السوداني ولمصري، وقد ازادت هذه الأهمية عقب "اتفاقية عنتيبي". للمزيد أنظر: أنور سيد كامل: الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار، مرجع سبق ذكره، ص٣٠.

(١) هاني رسلان: مصر وحق تقرير المصير لجنوب السودان، من أعمال الندوة الإقليمية عن دول الجوار السوداني واستفتاء تقرير مصير الجنوب، الخرطوم، أكتوبر ٢٠١٠، ص٥٤.

(٢) عبد اللطيف فاروق أحمد: انفصال جنوب السودان وتأثيره على الأمن القومي المصري، ، مرجع سبق ذكره، ص١٣٥.

العون والدعم من الخارج، ومن المعروف أن إسرائيل إحدى الدول التى تسعى إلى لعب أدوار كبيرة في الجنوب، تحقيقا لأجنداتها الخاصة التى تستهدف في نهاية المطاف شمال السودان ومصر معاً، ومن ثم لا ينبغي ترك الساحة الجنوبية خالية أمام إسرائيل تصول وتجول فيها منفردة .

ج – إن الانفصال قد يؤدى إلى أشكال عديدة من الاضطراب وعدم الاستقرار، ولذا فان العلاقة التعاونية لمصر مع جنوب السودان، قد تمكنها من لعب دور توفيقي يحث الطرفين معاً ويشجعهما على التعاون والحفاظ على الروابط والمصالح المشتركة(١).

وفي إطار ذلك يظل الهاجس الأمني وسط احتماليات عدم استقرار دولة جنوب السودان احد أهم محددات العلاقات المصرية مع جنوب السودان، فنجد أن الدولة المصرية سعت للتعامل مع واقع انفصال جنوب السودان ببراجماتية، فسعت للتقارب، وقامت بإنشاء العديد من مشاريع البنية الأساسية، وكانت مصر من أوائل الدول التى اعترفت بجنوب السودان، كل ذلك يؤدي إلى مزيد من التدافع الإقليمي على الدولة الوليدة، فدول شرق القارة الأفريقية تسعى إلى جذب جنوب السودان إليها أملاً في العديد من المصالح الاقتصادية، ومصر تسعى إلى بناء علاقات وثيقة مع الدولة الوليدة في جنوب السودان، حتى يمكنها تأمين مصالحها الحيوية، وفي مقدمتها المصالح المائية المصرية، كما تسعى الدولة المصرية من خلال التقارب مع دولة جنوب السودان إلى منع أي تواجد إقليمي معاد للمصالح المصرية، وهنا يظهر جليا التنافس بين مشاريع إقليمية تسعى للهيمنة على مقدرات دولة جنوب السودان(٢).

ووفقا للمنظور المصري، كان السودان بتوجهاته العروبية دوما يمثل عمقا استراتيجيا لمصر، بيد أن وجود دولة جنوبية أخرى إفريقية الهوى والانتماء سوف

---

(١) هاني رسلان: مصر وحق تقرير المصير لجنوب السودان، من أعمال الندوة الإقليمية عن دول الجوار السوداني واستفتاء تقرير مصير الجنوب، الخرطوم، أكتوبر ٢٠١٠، ص٥٧

(٢) عبد اللطيف فاروق أحمد: انفصال جنوب السودان وتأثيره على الأمن القومي المصري، ، مرجع سبق ذكره، ص١٣٠.

يعني خصما استراتيجيا بوجه مكانة مصر، وتعزيزا في المقابل – كما ذكرنا – لمكانة إثيوبيا، ولعل ذلك يطرح إشكالية مياه النيل والدور المحتمل لدولة جنوب السودان إذ واجهت مصر خلال مفاوضات مبادرة حوض النيل التى وقعت في عام ١٩٩٩ مطالب جماعية من باقي دول الحوض بضرورة التخلي عن النظام القانوني السائد منذ العهد الاستعماري ويحكم توزيع نهر النيل واستغلاله، وقد ساند السودان فقط الموقف المصري على أن وجود دولة أخرى في الجنوب، وإن لم تكن تعاني هي نفسها أزمة مائية، سوف يعني ولو في مرحلة لاحقة إمكانية المطالبة بإعادة التفاوض على اتفاقيات نهر النيل التى لم تكن دولة جنوب السودان طرفا فيها(١).

أمر آخر يجدر الانتباه إليه وهو من نتائج استحقاق المشورة الشعبية سالفة الذكر والخاص بولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان/ جبال النوبة، ويهم مصر في هذه القضية ما سيؤول إليه الأمر في ولاية النيل الأزرق بصفة خاصة، فهذا النهر عند مجيئه من إثيوبيا، يمر بهذه الولاية قبل أن يتجه شمالاً إلى الخرطوم، فإذا سارت هذه الولاية في طريق حق تقرير المصير، كما أسلفنا، فسيسفر ذلك في أغلب الظن عن انضمامها إلى دولة جنوب السودان، وبذلك يدخل هذا الجزء من النيل الأزرق، إضافة إلى بحر الجبل وبحر الغزال (النيل الأبيض) ضمن أراضي دولة جنوب السودان، وقد يستلزم تنمية هذه الولاية إقامة منشآت على النهر من شأنها التأثير في كمية المياه المتدفقة إلى شمال السودان ومصر، ولهذا الاحتمال سابقة تتمثل بالخلاف الذي نشب بين العراق وسورية في عام ٢٠١٠، حيث شرعت الأخيرة في سحب المياه من نهر دجلة في الجزء الذي يمر بالأراضي السورية آتيا من تركيا ومتجها نحو العراق، وطوله ٤٤ كلم: وكانت حجة سورية في ذلك ري جزء من أراضيها(٢).

---

(١) حمدي عبد الرحمن: انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلية والإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص٣١٢.

(٢) حمدي عبد الرحمن: نفس المرجع السابق، ص٣٣٨.

في حال اندلاع حرب أهلية على الحدود الشمالية الجنوبية في منطقة أبيي يمكن حدوث نزوح من الأهالي الجنوبيين والشماليين إلى مصر، وفي هذا الاحتمال خطورة كبيرة على الدولة المصرية من الناحية الاقتصادية والسياسية، فهو ضغط على بنيتها التحتية وتعطيل للتنمية التى تحتاج إليها البلاد بعد الانهاك الاقتصادي الذي أصابها في أثناء الثورة، ومن ناحية أخرى هي خطورة أمنية، حيث لن تستطيع الدولة فرز النازحين من المتطرفين وحاملي السلاح، كما تضع عليها مراقبة الحدود الجنوبية، وذلك لامتدادها على مسافات طويلة، جزء كبير منها يقع في الصحراء الغربية، وهي مناطق خالية من السكان، وتسمح بالحركة العشوائية للنازحين(١).

ومن هنا تري الباحثة أن انفصال جنوب السودان مثل حالة كبيرة من الخطورة على الأمن القومى المصري، فبما أنها دولة وليدة هناك احتمالات كثيرة للفشل في اداراتها مما يمس الأمن القومى المصري بالخطر خاصة بعد إضافتها كدولة معبر لنهر النيل، ومن ناحية اخرى فإن ما يهدد الأمن القومى المصري أيضا هو النزاعات القبلية في جنوب السودان وما يمثله من نزوح محتمل على حدوها.

(١) حمدي عبد الرحمن: انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلية والإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص٣٣٩.

الخاتمة والنتائج

استعرضت الباحثة مظاهر تأثير انفصال جنوب السودان والذى جاء بعد اندلاع أطول حرب أهلية شهدتها القارة الافريقية في تاريخها المعاصر، هى الحرب بين طرفي السودان الشمالى والجنوبي، والتى انتهت بالسودان الى الانقسام الى دولتين سودان شمال، والثانية سودان جنوبى، وما مثله من مكاسب لبعض دول الجوار الا انه بالنسبة للوضع المصري فرض العديد من المخاطر على الامن القومى المصرى، خاصة وأن ظهور دولة جديدة فى حوض النيل لا يُعرف توجهاتها السياسية تجاه الحقوق المصرية في مياه نهر النيل.

توصلت الباحثة من خلال دراستها للنتائج التالية:

١. مثل انفصال جنوب السودان لبعض الدول المحيطة بالدولة الوليدة مكسب كبير لها ففى الحالة الكينية التى تسعى منذ الانفصال الى تحقيق مكاسب اقتصادية عن طريق تسويق بترول الجنوب وتصديره عبر ميناء (مومباسا).
٢. بعد انفصال دولة الجنوب أصبحت الدولة الحادية عشر في حوض النيل، كما أصبحت دولة منبع ومن ثم فان دولة جنوب السودان ذات أهمية خاصة بالنسبة لقضايا المياه التى تمثل جزءا جوهرياً وحيوياً من مصالح الأمن القومى المصري، وقد ازدادت هذه الأهمية عقب الأزمة الأخيرة في حوض النيل والمتعلقة بالتوقيع المنفرد على اتفاق إطاري من طرف مجموعة عنتيبى.
٣. كما نتج عن انفصال الجنوب زيادة وتير الاضطرابات الأمنية في أقاليم السودان الشمالية مطالبة بالمزيد من الحكم اللامركزي، ومن اقتسام الثروة مع المركز، وربما تشتط بعض الجماعات لتطالب بتقرير المصير أو الانفصال كلية عن السودان مثل ما فعل الجنوب، حيث برزت مسألة ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، مما يجعل الباب مفتوحا أمام المزيد من النزاعات ولمطالبات بالانفصال لسكان الولايتين.

المصادر

١- أبو القاسم محمد أبو النور: استفتاء جنوب السودان واقتصادات دول المنطقة، من أعمال الندوة الإقليمية عن دول الجوار السوداني واستفتاء تقرير مصير الجنوب، الخرطوم، أكتوبر ٢٠١٠.

٢- أحمد يوسف أحمد: العرب وجنوب السودان، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٣٠ يوليو ٢٠١١، تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/١٠/١٢.

٣- أنور سيد كامل: الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار- دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل ، العدد السادس، أكتوبر٢٠١٩.

٤- توفيق المديني: تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١٢م.

٥- حمدي عبد الرحمن: انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلية والإفريقية، منشور ضمن مؤتمر انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

٦- عبد اللطيف فاروق أحمد: انفصال جنوب السودان وتأثيره على الأمن القومي المصري، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.

٧- مضوي الترابي: تداعيات الانفصال على الأمن الوطني في السودان، منشور ضمن مؤتمر انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

٨- هاني رسلان: مصر وحق تقرير المصير لجنوب السودان، من أعمال الندوة الإقليمية عن دول الجوار السوداني واستفتاء تقرير مصير الجنوب، الخرطوم، أكتوبر ٢٠١٠.